العِلَّة الصَّرفِيَّة عند الشَّارِح كَمَال الدِّين الفَسَائي في شرحه لشافية ابن الحاجب

أ.د.سليمة جبار غانم
م.م.سناء زكيّ عليّ
جامعة البصرة-كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

الملخص:

إنّ مصطلح التعليل الصرفي يفيد بيان العلل والأسباب الموجبة للتغيرات التي تنال البنية اللفظية، والشارح الفسائي قد ذكر العديد من العلل في شرحه لمتن الشافية وهو في كثير من المواضع يرجح العلل التي ذكرها العلماء قبله ويأخذ الذي يرتضيه منها، فقد تنوعت عنده العلل ، فهو لم يقتصر على العلل الصرفية فقط وإنّما خرج في بعضها الى التعليل الصوتي ، وسوف يسلط البحث الضوء على هذه العلل ليبين انواعها ومنهج الشارح الفسائي في إيرادها.

ـ الكلمات المفتاحية:ـ العِلَّة الصَّرفِيَّة،كَمَال الدِّين الفَسَائي ،الشافية،ابن الحاجب

Morphological justification The explainer, Al-Fasa'ie in the explanation *to the Shafiyah* by Abn Al hajeb.

Dr. Salima Jabbar Ghanem
Sana Zaki Ali
University of Basrah -College of Education for Human Sciences,
Department of Arabic Language

Abstract

The term o morphological justification serves to show the causes and reasons behind the changes of the structure of the word. The explainer, Al-Fasa'ie, had mentioned a lot of reasons in his explanation of the text of ***Al-Shafiyah***. In many places, he overbalances the opinions and reasons provided by the scientists before him. He didn't confine himself to morphological justifications only, but he went to adopt phonetic justifications as well. This research will shed lights on these justifications to show their types and the approach that Al-Fasa'ie adopted to use them.

Key words: morphological، Al-Fasa'ie ، *Al-Shafiyah*.

المقدمة:

احتلتْ العِلَّة الصَّرفيَّة مكانة مهمَّة في شرح الفَسَائيّ ، فقد امتلأت بها طيات شرحه، وكان لها الأثر الواضح في كثير من المسائل التي ناقشها والأحكام التي أطلقها ، وقد استعمل في ذلك أَنواعاً من العلل وهي: عِلَّة الثقل و تقابلها عِلَّة الخفة ، وعِلَّة السماع وعدمه ، وعِلَّة ضعف الطَّرف وعدم التَّطرف، وعِلَّة القوة وتقابلها عِلَّة الضعف، وعِلَّة الحمل ، وعِلَّة سبب التَّسمية ، وعِلَّة الاتباع، وعِلَّة الغلبة ، وعِلَّة العِوض وعدمه ، وعِلَّة الاستغناء ، وعِلَّة أَمن اللّبس وخلافها عِلَّة الالتباس، وعِلَّة الاختصاص، وعِلَّة البَيان ، وعِلَّة التقاء الساكنين ، وعِلَّة الاشتقاق ، وعِلَّة وجود النظير، وعِلَّة عدم النَّظير، وعِلَّة الفرق ، وعِلَّة توالي الأمثال ، وعِلَّة الكراهة ، وعِلَّة الضَّرورة، وعِلَّة المُشَابهة أَو التَّشبيه، وعِلَّة الاطِّراد ، وعِلَّة المُناسبة ، وعِلَّة كثرة الاستعمال وتقابلها عِلَّة قلَّة الاستعمال، وعِلَّة التَّغيير، وعِلَّة اعتدال، أَمّا أَكثر العلل وروداً في شرحه فهي:

١ـ عِلَّة أَمن اللَّبس:

وهي من العِلل التي كثر ورودها في شرح الفَسَائيّ[١] ، ولم يلتزم الشَّارِح بتسمية واحدة لها فتارة يسميها بـ(عِلَّة اشتباه) ، وتارة أُخرى يسميها بـ(عِلَّة اللبس)، مثال ذلك ما ورد في بحث التصغير قوله في تصغير (عيد) : (((وقالوا عُيَيْدٌ) في تصغيره لا عُوَيْدٌ ، مع أنَّ مقتضى انقلابُ واوه ياءً وهو سكونها وانكسارُ ما قبلها زائل عند التَّصغير كما في ميزان رعاية (لقولهم: أَعْيَاد) في جمعة لا أَعْواد، لئلا يشتبه بجمع عود كَقُفْل فانَّه أَعواد كما انَّ تصغيره عُوَيد حملاً للضِّدِ على الضِّدِ ، وفيه إيماء إلى جمع عيد أيضاً))[٢]، فقد ذكر الشَّارِح الفسائيّ في هذه المسألة علتين هما: عِلَّة خوف الاشتباه مُتابعاً فيها سيبويه الذي أشار إليها إشارة من دون تصريح بقوله : ((فأمّا عِيدٌ فإنّ تحقيره عُيَيْدٌ؛ لأنّهم الزموا هذا البدَل ، قالوا أَعياد ولم يقولوا : أَعْوادٌ))[٣].

أما ابن الحاجب في شرحه للمفصل فقد علّل لهذه المسألة بعِلَّة الفرق بقوله: ((إنما قالوا عُيَيْد ليفرِّقوا بينه وبين تصغير عود))[٤] ، وقد عدَّ ابن يعيش هذه العِلَّة عِلَّة أمن اللبس بقوله:((كأنَّهم كرهوا (أعواداً) لئلا يلتبس بجمع عُود))[٥].

في حين أنَّ أَكثر شُرَّاح الشَّافِية ارجعوا العِلَّة في هذه المسألة إلى عِلَّة الفرق، فقد ساروا على خطى ابن الحاجب في ذلك[٦] .

أمّا الشَّارِح الفَسَائيّ فقد علّل هذه المسألة بعِلَّة ابن يعيش ، وهذه العلل كلها تصبُّ في وادٍ واحدٍ وهي لعدم اللَّبس من جهة ، وللتَّفرقة من جهة أُخرى بين (عُوَيد) وهو تصغير العود، و (عُيَيد) وهو تصغير العيد.

أما العِلَّة الأُخرى التي ذكرها الشَّارِح فهي عِلَّة الحمل وهي من العلل التي وردت في مواطن عدة في شرحه[٧] ، منها هذا الموضع وهو حمل الضِّد على الضِّد وقد قال بهذه العِلَّة الشَّارح السَّاكناني(ت٧٣٤هـ) بقوله:((بالحملِ على تكسيره على أعياد))[٨] ، وقصد بحمل الضِّد على الضِّد، وقد أوضح ذلك الشَّارح نقره كار(ت ٧٧٦هـ) في شرحه للشافية بقوله: ((فحملوا تصغيره على تكبيره لأنَّهما من وادٍ واحدٍ لما انَّ

في كلّ منهما تغييراً في اللَّفظ والمعنى ولأنَّ التّصغير ضد التَّكبير))[٩] .

نلحظ أنّ الشَّارِح الفَسَائيّ قد تابع بإيراد علته الصَّرفيَّة ـ أمن اللبس ـ ابن يعيش ، ولم يتابع ما ذَهَبَ إليه غالبية شُرَّاح الشَّافِية الذين قالوا بعلَّة الفرق تبعاً للماتن، وقد أَضاف لعِلَّة ابن يعيش عِلَّة أُخرى وهي علَّة الحمل وقد اقتبسها من الشارح السَّاكناني ونقره كار اللَّذَين قالا بها.

٢ـ عِلَّة الثقل:

وردت هذه العِلَّة في مواضع كثيرة جداً في شرح الفَسَائيّ[١٠] ، من ذلك ما جاء في بحث المنسوب في النسبة إلى المركب غير الإضافي قوله: (((ينسب إلى صدره) ويُحذَف جزؤه الثَّاني أمَّا الحذف فللخفةِ وأمَّا الجزء الثَّاني فلأنَّهُ منشأ الثَّقل وموضع التَّغيير))[١١].

فقد علّل الشَّارح الفَسَائيّ حذف الجزء الثَّاني بعِلَّة الخفة ؛ إذ إنّ الجزء الثَّاني هو منشأ الثقل وهذا الرأي على مذهب علمائنا القدماء[١٢].

وقد وردت عِلَّة الثقل عند شُرَّاح الشَّافِية مِمَّن سبق الفَسَائيّ كالرَّضِي الذي يقول: ((وإنَّما حذف من جميع المركَّبات أَحد الجزئين في النَّسب كراهة استثقال زيادة حرف النَّسب مع ثقله على ما هو ثقيل بسبب التَّركيب ... وإنَّما حذف الثَّاني دون الأول لأنّ الثقل منه نشأ وموضع التَّغيير الآخر والمتصدِّر محترم))[١٣] .

والجدير ذكره إنَّنا نجد تشابهاً بين العِلَّة التي ذكرها الفَسَائيّ وبين العِلَّة التي ذكرها الرَّضِي والظَّفيري[١٤]، أَمّا أَكثر الشُرَّاح الذين تلوا الرَّضِي فقد قالوا بعِلَّة الثقل[١٥] ، ولم يذكروا عِلَّة غيرها في هذه المسألة.

من هذا نستطيع أن نقول إنَّ عِلَّة الفَسَائيّ تشابهت مع العِلَّة التي أَوردها الرَّضِي والظفيري فقد تابعا الرَّضِي بعلتيهما ، ومثلهما الشارح الفَسَائيّ الذي تابع الرَّضِي فيما ذكره بخصوص هذه المسألة.

٣ـ عِلَّة الخفة:

وهي من العلل التي علَّل بها الفَسَائيّ الكثير من مسائل الصرف[١٦] ، فلم يخل موضوع صرفيّ منها إلَّا وجاءت فيه ، فمثال ذلك ما ورد في بحث الجمع في موضوع (جمع الثلاثي المزيد بمدَّة ثالثة) قوله: ((وجاء في الكثرة (قُذُل) كَعُنُق في قَذَالِ وهو ما بين فقرة القفا إلى الأُذُنِ ، وجاء كقُفْلٍ أَيضاً تخفيفاً عند تميم))[١٧] .

وقد أَورد سيبويه هذه العِلَّة وفي هذه المسألة في باب (تكسير ما عدّة حروفه أربعُة أَحرف للجمعِ) بقوله: ((فإذا أردت أَكثر العَدد بنيته على (فُعُل) وذلك : حِمار حُمُرٌ و خِمارٌ وخُمُرٌ ، وإزارٌ وأُزُرٌ ، وفِراشٌ وفُرُشٌ وإن شئتَ خفّفتَ جميع هذا في لغة تميم))[١٨] ، وتابعه في هذا الرأي ابن السَّراج[١٩] ، ومن جاء بعده من العلماء[٢٠].

ومن شُرَّاح الشَّافِية ممَّن ذكر هذه العِلَّة الرَّضِي[٢١]، وتابعه الفَسَائيّ.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ (ج) – المجلد ٤٣ – السنة ٢٠١٨

٤ ـ عِلَّة الفرق:

فقد علَّلَ بها الفَسَائيّ الكثير من مسائل الصَّرف في شرحهِ للشَّافية[٢٢]، مثال ذلك ما ورد في موضوع (بيان غُلبة الزيادة) قوله تبعاً لابن الحاجب :((وأمّا الهاء فكان المُبَرِّد لا يعدّها من حروف الزّيادة ، ولا يلزمه نحو: اخشه فإنَّها أي الهاء فيها (حرف مَعْنى) لا يمتزج بما قارنته بحيث يدخل في البنية بل كلمة متَّصلة بكلمة (كالتنوين ، وياء الجر ، ولامه) جيء بها للوقف (وإنّما يلزمه نحو: أُمَّهات) في أُمَّات جمع أُم ، فإنها غير أصليَّة زيدت في الإنسانِ فرقاً بينه وبين البهائم وقد يجيء العكس))[٢٣] .

فقد نسب الماتن وتابعه بذلك الفَسَائيّ عدم عدِّ حرف الهاء من حروف الزِّيادة للمبرد؛ وبعد الرجوع إلى المصادر وجدنا أَنَّ هذا الرأي قد قال به مَنْ جاء بعد المُبَرِّد من علمائنا في أَكثر المصنفات وأَشهر القائلين به ابن جني في قوله: ((أما أبو العباس فكان يُخرِجُ الهاء من حروف الزيادة، ويذهب إلى أنَّها إنّما تُلحَق للوقف في نحو (إخشه) و (إرمه) و (هُنّه) و (لكنَّه) و تأتي بعد تمام الكلمة وهذا مخالف منه للجماعةِ وغير مرضي عندنا))[٢٤] ، وإلى هذا الرأي ونسبته إلى المُبَرِّد ذهب أَكثر علمائنا ممَّن جاؤوا بعد ابن جني[٢٥] .

فقد اصرَّ علماؤنا على نسبة هذا الرأي للمبرّد ، وما وجدناه في المقتضب يبين خلاف ما ذكره علماؤنا ، فقد نصَّ المُبَرِّد على زيادة الهاء بقوله: ((فأمّا (أُمهات) فالهاء زائدة ؛ لأنَّها من حروف الزَّوائد ، تُزاد لبيان الحركة في غير هذا الموضع فزيدت، ولو قلت: (أُمّات) لكان هذا الأصل، ولكن أَكثر ما يُستعمل (أُمّهات) في الإنس و (أُمّات) في البهائم، فكأنَّها زيدت للفرق ، ولو وِضعَ كل واحدة في موضع الأُخرى لجاز ، ولكن الوجه ما ذكرتُ لكَ))[٢٦] ، من هذا نلحظ أَنّ مَن جاء بعد المُبَرِّد من علماء العربية قد علّل هذه المسألة بعِلَّة المُبَرِّد ، ولكنهم نقلوا خلاف ما ورد في المقتضب، فقد ذكروا عِلَّة الفرق التي تطرَّق إليها المُبَرِّد ، ولم ينسبوا الرأي ولا العِلَّة له، يقول ابن جني: ((إلَّا أنَّه في غالب الأَمر فيمن يعقل بالهاء ، وفيما لا يعقل بغير هاء، زادوا الهاء فرقاً بين مَنْ يُعقل وما لا يُعقل))[٢٧].

أمّا شُرَّاح الشَّافِية فقد رجعوا بنسبة عدم عدّ حرف الهاء من حروف الزيادة إلى ابن جني ، تبعاً للماتن من غير تحقيق أَو متابعة ، وممَّن ذكر عِلَّة الفرق الرَّضِي[٢٨]، ومثله فعل الفَسَائيّ، وقد جاءت علته مشابهة لما أورده الرَّضِي.

٥ ـ عِلَّة كَرَاهة توالي الأمثال:

وردت هذه العِلَّة في شرح الفَسَائيّ[٢٩] بكثرة ، مثال ذلك ما ورد في بحث المنسوب قوله:(((وتحذف الياءُ الثَّانية في) كل اسم يكون قبل آخرِهِ الصَّحيح ياءٌ مشدَّدةٌ مكسورةٌ سَواء كان على وزن فَيْعل أو مُفَعِّل أو غير ذلك، نحو (سَيِّدٍ، ومَيِّتٍ و مُهَيِّمٍ) اسم فاعل (مِن هيَّمَ) الحُبُّ زيداً إذا جعلَهُ متحيّراً وسيّد و حُمَيِّر أو غير ذلك ؛ كراهة اكتناف ياءين مشدَّدتين لحرفٍ واحدٍ مكسورٍ يكونُ ما قبلَهُ أيضاً مكسوراً في آخر الكلمة واللَّائق به التَّخفيف ، ولا يجوز حذفُ إحدى ياءيّ النسبةِ ، لأنّهما معاً علامة))[٣٠].

وكان سيبويه قد ذكر هذه العِلَّة وقال بتقارب الياءات مع الكسرة مِمَّا أدَّى إلى الثقلِ فحذفوا، واختصَّ الحذف بالتَّحرك للخفة[٣١] ، وتابعه المُبَرِّد الذي أَكمل ما بدأهُ سيبويه بقوله: ((واعلم انَّه لا بُدَّ من حذف

إحدى الياءين ؛ لاجتماع الياءات والكسرة والتي تحذفها المتحركة لأنَّها لو بقيتْ للزمها القلب والتَّغيير وقد كان يجوز التَّخفيف من قبل ياء النَّسب استثقالاً للإدغام في حروف اللين ، فلمّا توالتْ الياءات والكسرة ، لم يكن إلاّ التَّخفيف))[٣٢].

أمّا ابن يعيش فقد علّل حذف الياء في هذه المسألة ، لثقل الاسم باجتماع ياءين وكسرتين بعدهما ياء الإضافة (النَّسب) فحذفوا الياء؛ لثقل اجتماع المتجانسات تخفيفاً وخَصُّوا المتحركة بالحذف ؛ لأنَّها أبلغ في التَّخفيف[٣٣] .

والملاحظ أَنَّ العلتين اللتين ذكرهما الفَسَائيّ وهما: كراهة اجتماع الامثال ، وعِلَّة التَّخفيف قد ذكرهما قبله الرَّضِي في شرحه للشافية ، وقد شابهت إلى حدٍ كبير ما ذكره الفَسَائيّ، إذ يقول الرَّضِي: ((...لكراهتهم في آخر الكلمة الذي اللائق به التَّخفيف اكتناف ياءين مشددتين بحرف واحد مع كسرة الياء الأُولى وكسرة الحرف الفاصل .... إلاّ انّه لم يجز حذف إحدى ياءي النَّسب لكونهما معاً علامة))[٣٤] فنلحظ التأثر والتأثير الذي تركه شرح الرضي في شرح الفسائي من خلال التَّعليل وإطلاق الأحكام.

اما أَكثر شُرَّاح الشَّافِية كالشَّارح ركن الدين [٣٥]، ونظام الدين النّيسَابُورِيّ[٣٦]، والجاربردي[٣٧]،والفتني[٣٨] ، والظفيري[٣٩]،فقد اكتفوا بذكر عِلَّة واحدة فقط هي عِلَّة كراهة توالي الأمثال.

٦ ـ عِلَّة التَّشبيهِ:

وقد علّل بها الشَّارح كثيراً من المسائل والأحكام[٤٠] ، مثال ذلك ما ورد في بحث التقاء السَّاكنين قوله: (((ولم أُبَلِهْ) بضم الهمزة وفتح الباء المُوَحّدَة وكسر اللام ، وأصله: أُبالي حُذِفَتْ الياء بـ (لم) ثمَّ سكن اللام بـ (لم) تشبيهاً بما لم يُحذف منهُ شيء ، فسقطت الألف؛ لالتقاء ساكنين ، ثم بإلحاق هاء السكت وهي ساكنة، التقى ساكنان فكسر الأوّل ، ولا يبعد أن يُقَال: حُذفت الياء كما في (وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ) الفجر/٤ فاللام بـ (لم)؛ لئلا يلزم إعمال (لم) مرَّتين))[٤١] ، فقد ذكر الشَّارح الفسائيّ في هذه المسألة علتين هما: عِلَّة التشبيه وعِلَّة التقاء الساكنين في (لم أُبَلِه) ، إذ أَصله (أُبالي) فحذفت الياء؛ لوجود الجازم فصارت (أُبالِ) وقد شبّه الشَّارح حذف الياء فيها بحذف الياء في قوله تعالى (يسر) ، وشبّه أيضاً تسكين اللام في (أَبال) بما لم يحذف منه شيء كـ (يخاف ويقول) لتحرك آخرها[٤٢] ، والتقى ساكنان هما الألف واللام ، فحذفت الألف لالتقائهما ، وعِلَّة الحذف لالتقاء السَّاكنين من العلل الكثيرة الورود أيضاً في شَّرح الفسائيّ[٤٣] .

فقد علّل الفَسَائيّ عِلَّة حذف الكسرة في لام (أُبالِ) بعِلَّة التشبيه ، اما أَبو علي الفارسي الذي تابع المُبَرِّد[٤٤] ، فقد علّل ذلك بعِلَّة الكثرة بقوله: ((فلما كَثُر في الكلام لم يعتد بذلك المحذوف هو الياء فَحُذفت الحركة للجزم))[٤٥]، وتابعه شُرَّاح الشَّافِية في إيرادهم عِلَّة الكثرة[٤٦].

اما الشَّارِح الفَسَائيّ فقد تابع بإيراده عِلَّة التقاء الساكنين علماءنا القدماء[٤٧] ، ومن شُرَّاح الشَّافِية الرَّضِي الاستراباذي[٤٨]، الذي أورد العلتين معاً ، وقد تابعة الفَسَائيّ في ذلك.

٧ ـ عِلَّة المناسبة:

وهي مناسبة الحركة لحرف المد الذي يليها كمناسبة الضمة للواو والكسرة للياء والفتحة للألف ، وهي

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣(ج) – المجلد ٤٣ – السنة ٢٠١٨

من العلل التي كَثُر ورودها في شرح الفَسَائيّ[٤٩] ،وهي من العلل التي تثبت اعتماد علم الصَّرف على علم الصَّوت في تعليل الأبنية ، مثال ذلك ما جاء في الفعل المضارع قوله: (((وَلَزَموا الضَّمّ) أي: ضمُّ العينِ (في الأجوفِ بالواو ، والمَنْقُوصِ بها) بالواو ـ إنْ كانَ عين ماضيها مفتوحة بقرينة المقام ـ كـ (يقول ويدعو) (والكسرة فيهمَا) في الاجوف والمنقوص (بالياء) كـ (يبيع ويرمي) بالشرط المذكور فلا يرد نحو: يخافُ ؛ وذلك لمناسبة الضَّم الواو والكسر الياءَ ، ولئلا يلزمُ التباسُ الواويّ باليائيّ وبالعكس ضرورة انقلابِ الواو ياءً للكسرة والياء واواً للضمة))[٥٠] .

وعند الرجوع إلى مصنَّفات العلماء نجد عِلَّة المناسبة قد ذكرها سيبويه في باب (ما كانت الياء والواو فيه لامات) بقوله: ((واعلم أنّ يَفْعلُ من الواو تكون حركة عينه من المعتل الذي بعدهُ ، ويَفْعل من الياء تكون حركة عينه من الحرف الذي بعده ، فيكون في غَزوتُ أبداً يفعُل ، وفي رَميتُ يَفعِلُ أبداً))[٥١] ، فقوله (تكون حركة عينه من المعتل الذي بعدهُ) قصد بها عِلَّة المناسبة، في حين نجد أَنَّ المُبَرِّد قد ذكرها أيضاً ، ولكنه أَضاف إليها عِلَّة أُخرى وهي عِلَّة الفرق ، إذ بينها بقوله: ((لأنكَ لو أقررتها على حالها ، لاستوت ذوات الواو وذوات الياء))[٥٢] ، ولكن نجد الصيمري قد صرَّح بعِلَّة الفرق تصريحاً واضحاً إذ يقول: ((إنَّما لزم في المعتلِ لزوم أحَّد البنائين للفرقِ بين بنات الواو وبنات الياء فضم يفعُل من بنات الواو ، وكسر يَفعِل من بنات الياء ليدل على الياء))[٥٣] .

وعند الرجوع إلى شُرَّاح الشَّافِية نجد أَنّ الرَّضِي قد اكتفى بعِلَّة الفرق[٥٤]، في حين ذكر ركن الدين الاستراباذي[٥٥]، والخضر اليزدي[٥٦] ، ونظام الدين النّيسَابُوريّ[٥٧]، عِلَّة المناسبة.

أما الجاربردي[٥٨] ، فقد ذكر العلتين معاً ، ومثله فعل الفَسَائيّ ، إذ تابع الجاربردي في ذكر العلتين معاً في هذه المسألة.

٨ ـ عِلَّة العوض:

علل الفَسَائيّ بهذه العِلَّة كثيراً من المسائل[٥٩] ، وهذه العِلَّة هي خلاف عِلَّة عدم العوض ، فمثال على عِلَّة العوض ما ورد في بحث المُصَغَّر في تصغير سنة وأرض قوله: ((ونحو: سِنِينَ وأرضينَ يُصَغَّر على سُنَيّاتٍ ، وأرَيْضَاتٍ ، إذ الواو والنُّون فيهما عوضٌ من التاء الذاهبة في سنةٍ والمُقَدَّرة في أَرض))[٦٠] ، وقد ذكر الشَّارح هذه العِلَّة لا على غرار ما ورد في المتن ، فلم يذكر الماتن هذه اللفظة، وقد تابع في رأيه فيما يخص هذين اللفظين سيبويه[٦١] ، وعلل هذه المسألة بما أورده السِّيرافي في شرحه لكتاب سيبويه إذ يقول في هذه المسألة: ((فإذا حقّرتَ لم يجرِ الجمع إلاّ بالألف والتاء وذلك انّ (سِنِين) جمع (سَنَة) وإنما جُمِع على (سنُون) و (سِنينَ) بالواو والنون ، لأنّ هذا الجمع له فَضْل ومزيَّة فجُعِلَ عوضاً من الذَّاهب في (سَنَة) و الذاهب منها لام الفعل))[٦٢]، وقد ذكر الرَّضِي هذه العِلَّة وفي هذا الموضع بالذات وهو تصغير الجمع، وعلل لها بعلَّة العِوض أيضاً بقوله: ((وإذا حقَّرتَ السِّنينَ والأَرضينَ قلتَ: سُنَيّات ، وارَيْضَات ؛ لأنّ الواو والنون فيهما عِوض من اللام الذَّاهبة في السَّنة والتاء المُقَدّرة في أرض ، فتُرجعان في التّصغير...))[٦٣].

لذا نلحظ أنَّ هناك تشابهاً كبيراً بين عِلَّة الرَّضِي والعِلَّة التي ذكرها الفَسَائيّ في شرحه لا على غَرار ما

ذُكِرَ في المتن.

٩ ـ عِلَّة كثرة الاستعمال وقلّته:

علّل الفَسَائيّ بهاتين العلتين احكاماً صرفية عدَّة[٦٤] ، منها ما ورد في بحث ذي الزِّيادة في ذكر الخلاف الذي حصل بين العلماء بخصوص وزن (سرية) قوله ((وسُرَيَّة بضم السِّينِ وكسر الرَّاء المُشَدَّدة ، الأمة المدخول بها ، أمّا في الأصل مضاعفة أو ناقصةٌ ، وعلى الأول فيها خلاف (قيل) انَّها فُعليَّةٌ (من السِّرِّ) بمعنى مخفيَّة أو الجماع ، لأنَّها تُخفى عن الحرة أو للجماع لا الخدمة، والياء للنِّسبة وضم السِّين كما في دُهري ، فالياء مُشدَّدة زائدة ، وقال الأَخفش: إنَّها من السُّرور ؛ لأنّه يسرُّ بها ، أصلها: سُرّورة بضم السِّين وتشديد الرّاء كفُعّولة قُلبتْ الرَّاء الأخيرة ياء ثم الواو للمناسبة وأُدغمت وانكسر ما قبلها فهي فعيلة من فعولة ، وعلى الثَّاني قيل: من السَّرّي بمعنى خيار الشَّيء (وقيل) واوي من (السّراة) بمعنى أَعلى الشيء فهي أما سُرَيّأة أو سُرّوأة بضم السِّين وفتح الرَّاء وتشديد الياء المفتوحة أو الواو المفتوحة وفتح الهمزة قبل التَّاء وعلى التقديرين؛ فهي فعيلة بانقلاب الواو في الواوي ياء وإدغامها، فُعْلَيَّة أرجح لكثرتها كحُرْيَّة وندرة البواقي وقلتها))[٦٥].

وفي هذه المسألة نلحظ تعدد الآراء في سياق مسألة خلافية مع التعليل لكل رأي من هذه الآراء المطروحة ، فقد ذكر بأن مجيء اللفظ على وزن (فَعليَّة) قد اشتق فيه من (السّر) ؛ لأنّ الانسان يسر بها، ويستر أمرها عن حرَّته، ومن قال بهذا الرأي ابن السراج وتابعه فيه ابن جني، أمَّا الأَخفش فقد قال بانّها من (السرور) لسرور صاحبها بها فوزنها فُعَيلة، وقد علَّل له الفَسَائيّ بعِلَّة المناسبة .

والأَخفش برأيه ـ هذا ـ قد تابع فيه سيبويه الذي جعل الياء في (تسريت) بدلاً من الرّاء ، إذ الأصل فيه (تسررت) فهو من (السرور)[٦٦] ، وقال غير سيبويه ليس الاصل فيها (تسررت) وإنما (تسريت) أي ركبت سراتها وهو أعلاها ، وسراة كل شيء أعلاه فهي فُعَيلة، وقد ردَّ هذا الرأي أبو الحسن الأَخفش بقوله: ((لان الموضع الذي تُؤتي المرأة منهُ ليسَ هو سراتُها ، وإنَّما سُراة الشَّيء ظهرهُ أو مقدمهُ ، لأَنَّ أوَّل النَّهار سُراته، وظهر الدَّابة سراتها ، فهذا عندي بعيد))[٦٧] .

وقد رجَّح ابن السّراج بكونها على وزن (فَعْلَيَّة) بقوله: ((لأَنَّ مثالَ (فَعْلِيّةٍ) كثيرٌ نحو: قَمْرِيَّة و فُعَيلةُ قليل نحو: مُرَيقَة))[٦٨]، وقد تابعه في ذلك أَكثر العلماء مثل ابن جني، والصَّيمري ، وابن يعيش[٦٩].

ومن شُرَّاح الشَّافِية الرَّضِي[٧٠]، وقد تابع الفَسَائيّ ابن السَّراج ومن تابعه من شُرَّاح الشَّافِية كالرَّضِي في ترجيحه واعتمد العِلَّة التي ذكرها ابن السَّراج وهي كثرة وزن فُعْلَيَّة وندرة الوزن الآخر وقلَّته.

١٠ ـ عِلَّة ضعف الطَّرف:

وقد علل الشَّارِح الفَسَائيّ بها كثيراً من مسائل الصَّرف[٧١] ، وعكس هذه العِلَّة عِلَّة عدم التطرّف[٧٢] ، فمثال العِلَّة الاولى قوله: ((وفي نحو: قبائِلَ وعجائِزَ علمين خلافٌ ذهبَ الخليلُ وسيبويه إلى حذف الألف لضعفها فيُقال: قُبَيْئِيل وعُجَيْئِيز ، ويونس إلى حذف الهمزة ؛ لقربها الطرف فيُقالُ : قُبَيِّلٌ و عُجَيِّزٌ بتشديد الياء))[٧٣] .

فقد ذكر الشَّارح خلافاً في هذه المسألة ، وذكر رأي الطرفين اللذين اختلفا، مع التعليل لكل منهما،

فذكر رأي الخليل الذي رجحه سيبويه ، على رأي يونس وعلّل للخليل ولسيبويه بعِلَّة الضعف وهي تتناسب مع العِلَّة التّي ذكرها سيبويه في كتابه بقوله: ((والألف أَولى بالطَّرْحِ من الهمزةِ لأنها كلمةٌ حيَّةٌ لم تجيء للمدّ))[٧٤] ، ولا يخفى علينا ما للهمزة من قوة ، وللألف من الضعف من حيث النطق والمخرج[٧٥].

وعلّلَ ليونس بعِلَّة ضعف الطرف ، فقد كان مذهبه ((حذف الآخر من الزائدين ولا ينظر إلى قوّته وضعف الأوّل))[٧٦].

وقد تابع الفَسَائيّ سيبويه في التعليل بعِلَّة الضعف ، امّا عِلَّة ضعف الطَّرف فما ورد من آراء علمائنا السَّابقين له ، وبما أورده الرَّضِي في شرحه للشافية[٧٧] .

نتائج البحث

نستطيع إجمال منهج الفَسَائيّ في إيراده للعلل فيما يأتي:

- بعد التَّأصيل للعلل التي أوردها الفَسَائيّ في شرحه وعلَّل بها مسائله على متن الشَّافِية يلحظ أَنَّه تأثر تأثُّراً واضحاً في علل الرَّضِي، وتابعه بها فضلاً عن بقية الشُرَّاح الذين سبقوه.
- ذكر الفَسَائيّ آراء العلماء في أَكثر المسائل الصَّرفيَّة مع التعليل لكل عالم بعد طرح رأيه وجعله موضع التحقيق، ويلحظ انّ الفَسَائيّ يذكر آراء العلماء ويعلل لهم ، ثم بعد ذلك يرجح بين العلل ويختار لنفسه رأياً على غرار العِلَّة التي يراها أقرب إلى الصواب من سابقتها.
- انَّ هناك تنوعاً في العلل الواردة في شرح الفَسَائيّ فقد ذكر انواعاً عديدة من العِلل علَّلَ بها مسائله.
- نلحظ إنَّ الشَّارح في أَحيان كثيرة لا يكتفي بالتعليل للمسألة الواحدة بعِلَّة واحدة وانَّما تحتشد أَكثر من عِلَّة في مسائله موضع النقاش والشَّرح.
- نادراً ما يصَرِّح الفَسَائيّ بلفظ العِلَّة فقد يكتفي بان يذكر اسماً ، ولكنه صَرَحَ بلفظ العِلَّة في موضعين فقط في شرحه[٧٨] .
- كانت علل الفَسَائيّ على نوعين ، نوع جاء على غرار المسائل التي وردت في المتن ، ونوع آخر جاء من عند الشَّارح لا على غرار ما ذكر في المتن مثلما لا حظنا ذلك في عِلَّة العوض؛ لأنّ الألفاظ موضع البحث لم ترد في المتن.
- إنَّ بعض علل الشَّارح بمثابة ذكر السَّبب، مثال ذلك ما ورد في بحث المُصغر قوله: (((وذو الزيادتين غيرُها)، غير المدة الرَّابعةِ واللينِ الرابع أيضاً (من الثلاثي يُحذف أَقَلُّهُما فائدةً)؛ لأنّ الخُماسيّ يُحذَف منه الأصلي فكيف بالزّائد))[٧٩] .
- نجد أَنَّ علل الشَّارِح الفَسَائيّ بعضها صوتية ولا سيما ما ذكر فيه سبب التسمية، مثال ذلك ما ورد في بحث الإدغام قوله في حروف الصَّفير: ((وحرُوف الصّفير ما يُصَفرُ بها ؛ لأنَّها خارجةٌ من بين الثنايا وطرف اللِّسان فيُحصَرُ الصوت ويُسمَعُ صوت يُشبهُ الصَّفيرَ))[٨٠] .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ (ج) – المجلد ٤٣ – السنة ٢٠١٨

الهوامش:

(١) ينظر: القيود الوافية:١٦٨، ١٧٢، ١٩٤، ٢٠٠، ٢١٤، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٥٥، ٢٦٩، ٢٨٠، ٢٨٧، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٢٠، ٣٥٩، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٩٠، ٤٠٦، ٤١٤.

(٢) المصدر نفسه:١٩٤.

(٣) الكتاب:٤٥٨/٣، وينظر: الاصول في النحو:٥٨/٣ .

(٤) الايضاح في شرح المفصل:٥٧٦/١.

(٥) شرح المفصل:٤١١/٣، وينظر: شرح التصريح على التوضيح:٥٧٣/٢.

(٦) ينظر: شرح الرضي:١٤٤/١، وشرح ركن الدين:٥٥٠/٢، وشرح الخضر اليزدي:٣١٠/١، وشرح النيسابوري:٩٦/١، وشرح الساكناني:٢٤٢، وشرح الجاربردي:١٠٠، ومجموعة الشافية:٣٤٣/١، وكفاية المفرطين:٦٢، والمناهل الصافية:١١٠.

(٧) ينظر: القيود الوافية:٢٥٢، ١٩٤، ٣٣٠، ٣٧٤، ٤٠٢.

(٨) شرح الساكناني:٢٤٢.

(٩) مجموعة الشافية:٣٤٣/١ .

(١٠) ينظر: القيود الوافية:٢٧٧، ٢٢٦، ٢٣٣، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٦، ٢٧٦، ٢٨٥، ٢٩٣، ٢٩٦، ٣٥٧، ٣٦٧، ٣٧١، ٣٧٧، ٣٨٠، ٣٨٨، ٣٩٢، ٤٢٤، ٤٣٥.

(١١) المصدر نفسه:٢٣٣

(١٢) ينظر: الكتاب:٣٧٦/٣، والاصول في النحو:٦٩/٣، والجمل في النحو:٢٥٥، والتبصرة والتذكرة:٢/ ٦٠٣، وشرح المفصل:٤٧١/٣ .

(١٣) شرح الرضي:٢٥٠/٢.

(١٤) ينظر: المناهل الصافية:١٤٨/١.

(١٥) ينظر: شرح ركن الدين:٦٦٣/٢، وشرح الخضر اليزدي:٣٩٦/٢، وشرح النيسابوري:١٣٤/١، وشرح الجاربردي:١٤٣، ومجموعة الشافية:٤٦٠/١.

(١٦) ينظر: القيود الوافية: ١٤٥، ١٩٠، ١٩٦، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٦، ٢٣٣، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٥، ٢٩٦، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٧١، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٥، ٣٦٤، ٣٨٠، ٣٨٤، ٣٩٣، ٤٠١، ٤١٠، ٤٣٨، ٤٣٤، ، ٤٧٧.

(١٧) المصدر نفسه:٢٤٩.

(١٨) الكتاب:٦٠١/٣ .

(١٩) ينظر: الاصول في النحو:٥/٣.

(٢٠) ينظر: التكملة:٤٤٤، وشرح الكافية الشافية:١٨٣٣/٤

(٢١) ينظر: شرح الرضي:٢٨٤/٢ .

(٢٢) ينظر: القيود الوافية:٢١٨، ٢٢٣، ٢٣٥، ٢٤٤، ٢٢١، ٢٥٧، ٢٨٧، ٢٩٢، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٩١، ٣٩٢.

(٢٣) المصدر نفسه:٢٢٦، وينظر: المقتضب:١٣٨/٣

(٢٤) سر صناعة الاعراب:٥٦٣/١، وينظر: المصدر نفسه:٦٢

(٢٥) ينظر: شرح الملوكي:١٠٥، ٢٠١، والممتع في التصريف:١٢٠، والمبدع في التصريف:١٢٢، وارتشاف الضرب:٢١٨/١، والمساعد على تسهيل الفوائد:٥١/٤، وهمع الهوامع:٤٥٥/٣، وشرح التصريح:٦٧٧/٢ .

(٢٦) المقتضب:١٣٨/٣.

(٢٧) سر صناعة الاعراب:٥٦٥/١، وشرح المفصل:٣٤٢/٥، والممتع في التصريف:١٢٠.

(٢٨) ينظر: شرح الرضي:٤٥٤/٢ .

(٢٩) ينظر: القيود الوافية:١٦٥، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٤٥، ٢٢٠، ٢٧٣، ٣٤٩

(٣٠)المصدر نفسه: ٢٢١ ـ ٢٢٢.

(٣١) ينظر: الكتاب:٣٧٠/٣ ـ ٣٧١.

(٣٢) المقتضب:١١٣/٣، وينظر: النكت:٥٩٣/٢.

(٣٣) ينظر: شرح المفصل:٤٤٦/٣.

(٣٤) شرح الرضي:٢٢٤/٢.

(٣٥) ينظر: شرح ركن الدين:٦٢٤/٢.

(٣٦) ينظر: شرح النيسابوري:١٢٢/١.

(٣٧) ينظر: شرح الجاربري:١٢٨ .
(٣٨) ينظر: كفاية المفرطين:٧٩.
(٣٩) ينظر: المناهل الصافية:١٣٣/١.
(٤٠) ينظر: القيود الوافية: ٢٤٨، ٢٧٠، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٥، ٢٩٢، ٣٤١، ١٩٠، ٢٠٦.
(٤١)القيود الوافية: ٢٧٠.
(٤٢) ينظر: شرح الرضي:٣٥٥/٢.
(٤٣) ينظر: القيود الوافية:٢١٢، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٨٤، ٣٧٢، ٣٨٥، ٣٨٧، ٤٤١.
(٤٤) ينظر: المقتضب:١٣٦/٣.
(٤٥) التكملة: ١٩٢، وينظر: شرح المفصل:٢٩٠/٥.
(٤٦) ينظر: شرح ركن الدين:٧٨١/٢، وشرح الخضر اليزدي:٤٨١/١، وشرح النيسابوري:١٨٣/١، وشرح الجاربردي:١٩٢ .
(٤٧) ينظر: المقتضب:١٣٦/٣، والتكملة :١٩٢، وشرح المفصل:٢٩٠/٥.
(٤٨) ينظر: شرح الرضي:٣٥٥/٢.
(٤٩) ينظر: القيود الوافية:١٦٨، ٢٦٨، ٢٧٤، ٢٧٩،٢٨٤، ٣١٣، ٣١٢، ٣١٤، ٣٧١، ٣٨١، ٤٠٧، ٤٠٩
(٥٠) المصدر نفسه:١٦٨.
(٥١) الكتاب:٣٨٢/٤.
(٥٢) المقتضب:١٣٣/١، وينظر:المنصف:٢٤٥/١ .
(٥٣) التبصرة والتذكرة: ٧٤٥/٢، وينظر: شرح الكافية الشافية:٢٢١٩/٤.
(٥٤) ينظر: شرح الرضي:٨٩/١.
(٥٥) ينظر: شرح ركن الدين:٤٣٨/١.
(٥٦) ينظر: شرح الخضر اليزدي:٢٤٢/١.
(٥٧) ينظر: شرح النيسابوري:٦١/١.
(٥٨) ينظر: شرح الجاربردي:٦٧.
(٥٩) ينظر: القيود الوافية: ٢٠٨، ٢١١، ٢٣١، ٢٣٣، ٣٢٧.
(٦٠) القيود الوافية:٢٠٨.
(٦١) ينظر: الكتاب:٤٩٥/٣ .
(٦٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٢٣٥/٤، وينظر: الاصول في النحو: ٣/ ٥٣، والتبصرة والتذكرة:٧٠٥/٢.
(٦٣) شرح الرضي:١٨٢/١.
(٦٤) ينظر: القيود الوافية:١٤٠، ٢٧٦، ٢٨١، ٣١٣، ٣١٢، ٣٥٩، ٣٩١، ٣٩٥، ٤٢٣، ٤٣٦، ٣٢٧.
(٦٥) القيود الوافية:٣١٣.
(٦٦) ينظر: الكتاب:٤٢٤/٤، والمخصص:٢٨٩/١٣ .
(٦٧) الاصول في النحو:٣٤٢/٣، وينظر: سر صناعة الاعراب:٧٥٦/٢، والتبصرة والتذكرة:٨٣٥/٢، والممتع في التصريف:٢٠٣ .
(٦٨) المصدر نفسه: الصفحة نفسها
(٦٩) ينظر: سر صناعة الاعراب:٧٥٦/٢، والتبصرة والتذكرة:٨٣٥/٢ ـ ٨٣٦، وشرح الملوكي في التصريف:٢٥٠، وشرح المفصل:٣٧٤/٥ .
(٧٠)ينظر: شرح الرضي:٤٣١/٢.
(٧١) ينظر: القيود الوافية:١٩٦، ٢٠٥، ٣٣٩، ٣٥٦، ٣٥٧.
(٧٢) ينظر: المصدر نفسه:٣٨٩.
(٧٣) المصدر نفسه:٢٠٥.
(٧٤) الكتاب:٤٣٩/٣.
(٧٥) ينظر: سر صناعة الاعراب :٧١/١، واللباب: ٤٤٣/٢، وعلم الاصوات:٢٨٨.
(٧٦) المنصف:٨٥/٢
(٧٧) ينظر: شرح الرضي:١٧٤/١
(٧٨) ينظر: القيود الوافية:٢٢٠، ٢٩٣.
(٧٩)القيود الوافية:٢٠٣.

(٨٠)المصدر نفسه:٤٢٢ .

المصادر والمراجع:

- ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الاندلسي (٧٤٥هـ) ،تحقيق: د. رجب عثمان محمد و د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ـ مصر ، ط١/ ١٩٩٨م.
- الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن سهل بن السراج(ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٣/ ١٩٨٨م.
- الايضاح في شرح المفصل : أبو عمر عثمان بن عمر ابن الحاجب (٦٤٦هـ)، تحقيق: د.موسى بناي العليلي، الجمهورية العراقية وزارة الاوقاف والشؤون الدينية احياء التراث الاسلامي، د. ت.
- التبصرة والتذكرة : أبو محمد عبد الله بن علي بن اسحاق الصيمري (من نحاة القرن الرابع): تحقيق: فتحي أَحمد مصطفى علي الدين ، دار الفكر ـ دمشق، ط١/ ١٩٨٢.
- التبصرة والتذكرة : أبو محمد عبد الله بن علي بن اسحاق الصيمري (من نحاة القرن الرابع): تحقيق: فتحي أَحمد مصطفى علي الدين ، دار الفكر ـ دمشق، ط١، ١٩٨٢.
- الجُمل في النحو : أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، ط١/ ١٩٨٤م.
- سر صناعة الإعراب : ابو الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ) ، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، ط٢/ ١٩٩٣م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، خالد بن عبدالله الأزهري (٩٠٥هـ) ، إعداد : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ط١/ ٢٠٠٠م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، خالد بن عبدالله الازهري (٩٠٥هـ) ، إعداد : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ط١/ ٢٠٠٠م.
- شرح الجاربردي على الشافية في الصرف: فخر الدين أَحمد بن حسين الجاربردي(٧٤٦هـ)، تحقيق: الاستاذ علي كمال، دار احياء التراث العربي ـ بيروت، ط١/ ٢٠١٤م.
- شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الاستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق ـ طهران/ ط٢.
- شرح الكافية الشافية : العلامة جمال الدين ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أَحمد هريدي، دار المأمون للتراث ـ مكة المكرمة ، ط١/ ١٩٨٢.
- شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش الموصلي(٦٤٣هـ)، تحقيق: اميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط١/ ٢٠٠١م.
- شرح الملوكي في التصريف : ابن يعيش ، تحقيق: فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية ـ حلب ، ط١/ ١٩٧٣م.

- شرح شافية ابن الحاجب في التصريف : ركن الدين الاستراباذي(٧١٥هـ) ، تحقيق: عبد الله بن محمد بن مبارك العتيبي، جامعة ام القرى ـ السعودية/ ١٤١٤هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف و الخط: الخضر اليزدي(٧٢٠هـ)، تحقيق: حسن أَحمد العثمان، منشورات ذوي القربى ـ قم، ط١/ ١٤٣٣هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب: نظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين النيسابوري (٧٢٨هـ)، تحقيق: ثريا مصطفى عقاب، ١٩٩٢م.
- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي (٣٦٨)، تحقيق: أَحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط١/ ٢٠٠٨.
- علم الأصوات: د. كمال بشر، دار غريب للطباعة، القاهرة/ ٢٠٠٠م.
- القيود الوافية في شرح الشافية: محمد معين الدين بن كمال الفسائي(١١٣٤هـ)، تحقيق: د.علي عباس عليوي الاعرجي، دار المتقين ـ بيروت، ط١/ ٢٠١٣م.
- الكافية في شرح الشافية: محمود بن محمد بن علي الأرّاني الساكناني(٧٣٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمد بن مبارك العتيبي، جامعة ام القرى ـ السعودية/ ١٤١٨م.
- كتاب التكملة: ابو علي الحسن بن أَحمد بن عبد الغفار النحوي(٣٧٧هـ) ، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب ـ بيروت، ط٢/ ١٩٩٩م.
- الكتاب: ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه(١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٥/ ٢٠٠٩م.
- كفاية المفرطين: محمد بن طاهر الفتني(٩٨٦هـ): تحقيق: نياز محمد، جامعة بيشاور ـ باكستان/ ٢٠٠٠م.
- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري(٦١٦هـ) ، تحقيق: عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر ـ دمشق، ط١/ ١٩٩٥م.
- المُبدِع في التصريف: أبو حيان النحوي الاندلسي، تحقيق: د. عبد الحميد السيد طلب، دار العروبة ـ الكويت، ط١/ ١٩٨٢م.
- مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ٢٠١٤م.
- المساعد على تسهيل الفوائد: الامام الجليل بهاء الدين بن عقيل (٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات ، جامعة ام القرى ـ مكة المكرمة ، ط٢/ ٢٠١٢.
- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ) ، تحقيق: حسن حمد ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط١/ ١٩٩٩م.
- الممتع في التصريف: ابن عصفور الاشبيلي(٦٦٩هـ) ، تحقيق: أَحمد عزو عناية و علي محمد

مصطفى، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط١/ ٢٠١١م.

• المناهل الصافية الى كشف معاني الشافية : لطف الله بن محمد بن الغياث، تحقيق: د. عبد الرحمن محمد شاهين ، مكتبة الشباب / ١٩٨٤.

• المنصف : ابو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ادارة احياء التراث القديم، ط١، ١٩٥٤م.

•النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح ابياته وغريبه: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأَعلم الشنتمري(٤٧٦هـ)، تحقيق: الاستاذ رشيد بلحبيب، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية ـ المملكة المغربية/ ١٩٩٩م.

•همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: د. أَحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/١٩٩٨م.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣(ج) – المجلد ٤٣ – السنة ٢٠١٨